

دلائل الإعجاز

(إِذَا طَمَعُ يَوْمًا عَرَانِي قَرَّ يَتُّهُ ... كَتَائِبَ يَأْسٍ كَرَّهَا وَطَرَادَهَا) .
(أَكُودٌ ثِمَادِي وَالْمِيَاهُ كَثِيرَةٌ ... أَعَالِجُ مِنْهَا حَفَرَهَا وَاكْتِدَادَهَا) .
(وَأَرْضَى بِهَا مِنْ بَحْرِ آخِرٍ إِنَّهُ ... هُوَ الرَّيُّ أَنْ تَرْضَى الذُّفُوسُ ثِمَادَهَا) .

المقصودُ قولُهُ : إنه هو الريُّ وذلك أن الهاءَ في " إنه " تحتَملُ أمرين : أحدهُما أن تكون ضميرَ الأمرِ ويكونَ قولُهُ " هو " ضميرَ " أن ترضى " وقد أضمَـرَ قبل الذِّكْرِ على شريطةِ التفسيرِ الأصلُ أن الأمرُ أن ترضى النفوسُ ثِمادها الري ثم أضمَر قبل الذكر كما أضمَـرَتِ الأبصارُ في (فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ) على مذهب أبي الحسنِ ثم أتى بالمضمَـرِ مصرَّحاً به في آخر الكلام فَعُـلِمَ بذلك أن الضميرَ السابقَ له وأنه المرادُ به . والثاني أن تكون الهاءُ في " إنه " ضميرَ أن ترضى قبلَ الذكر ويكونَ " هو " فَمَـلاً ويكونَ أصلُ الكلام : إنَّ أن ترضى النفوسُ ثِمادَهَا هو الرِّيُّ ثم أضمَـرَ على شريطةِ التفسيرِ . وأيُّ الأمرين كان فَإِنَّهُ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ " إنَّ " ولا سبيلَ إلى إسقاطِهَا لأنك إنَّ أسقطتَها أفصَى ذلك بك إلى شيءٍ شنيعٍ وهو أن تقولَ : وأَرْضَى بِهَا مِنْ بَحْرِ آخِرٍ وهو الريُّ أن تَرْضَى النفوسُ ثِمادَهَا .

هذا وفي " إنَّ " هذه شيءٌ آخرٌ يوجبُ الحاجةَ إليها وهو أنَّهَا تتولَّى من رَبِّطَ الجملةِ بما قبلها نحواً مما ذكرتُ لك في بيتِ بشارٍ . ألا ترى أنك لو أسقطتَ " إنَّ " والضميرين معاً واقتصرتَ على ذكرِ ما يَبْقَى من الكلامِ لم تَقْلُلهُ إلا بالفاء كقولك : وأَرْضَى بِهَا مِنْ بَحْرِ آخِرٍ فالريُّ أن تَرْضَى النفوسُ ثِمادَهَا . فلو أنَّ الفيلسوفُ قد كان تنبَّـعَ هذه المواضعَ لَمَّا طَنَّ الذي طَنَّ .

هذا وَإِذَا كَانَ خَلْفُ الْأَحْمَرِ وَهُوَ الْقُدُوءُ وَمَنْ يُؤْخَذُ عَنْهُ وَمَنْ هُوَ بَحِثٌ يَقُولُ